

## من ضمن تقرير تعرضه اليوم في مؤتمر صحفي غرينبيس تقترح شبكة المحميات البحرية في المياه اللبنانية

تعقد منظمة غرينبيس اليوم مؤتمراً صحافياً لعرض تقرير عن «شبكة المحميات البحرية المقترحة في المياه اللبنانية». ويأتي هذا التقرير في مرحلة متقدمة من حملة غرينبيس «دفاعاً عن متوسطنا» لينشر نتائج الأبحاث التي جرت في المياه الساحلية اللبنانية خلال السنتين الفاتتتين. إذ يجمع التقرير أن الوضع الحالي للمواطن الساحلية الحيوية على طول الشاطئ اللبناني، متضمناً أهميتها البيولوجية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية .

يركز التقرير على ما يشمله البحر المتوسط من بيئة غنية ومتنوعة تضم العديد من الأنواع الفريدة والنظم الايكولوجية الهامة والتي تشكل حوالي ٩% من التنوع البيولوجي البحري في العالم. ويتضمن التقرير دراسة عن المسامك اللبنانية وأساليب الصيد المستخدمة، ويتوسع ليحدد المخاطر المختلفة التي تتعرض لها البيئة البحرية في لبنان ولا سيما التلوث، وال عمران الساحلي العشوائي وأساليب الصيد المدمرة لمختلف الأحياء البحرية ومواطن عيشها وتكاثرها .

ويركز التقرير على مناطق هامة مثل المواطن السطحية الساحلية، ومروج الأعشاب البحرية، ومصبات الأنهر التي سنت القوانين لحمايتها ولكنها غير مطبقة. ولا يهمل التقرير المنطقتين المحميتين الوحيدتين وهما جزيرة الأرناب (النخيل) قبالة مدينة طرابلس ومحمية صور الطبيعية .

كما يقترح التقرير إضافة ١٨ موقعاً الي قائمة المناطق البحرية المحمية، كل منها علي درجة مختلفة من الحماية، ومنها ما يفترض ان يكون محمياً مثل مصبات الأنهر. إذ يفصل التقرير ولكل موقع مقترح الخصائص التكوينية له، أهميته البيولوجية، أشكال الحياة التي يحتضنها، المخاطر التي يتعرض لها، الفوائد التي يحصدها من خلال تطبيق الحماية والنشاطات البشرية المسموحة فيه .

تمتد المناطق المقترحة للحماية شمالاً من العريضة وجنوباً حتى الناقورة، وتشمل طيفاً واسعاً من النظم الإيكولوجية وأنواع الحياة البحرية المعرضة للانقراض. وتحظى ثلاث مناطق باهتمام واسع لكونها الأقل عرضةً للنشاطات البشرية وتمتعها بصفة طبيعية تخولها الاندراج تحت الخانة رقم ١ ضمن شروط IUCN وهي شاطئ الناقورة الصخري ومنطقة مدفون الصخرية ومنحدرات رأس الشقعة .

ويطالب التقرير بتوسيع رقعة الحماية المائية لجزر الأرناب، وبحماية مواقع أخرى لأهميتها البيولوجية أو السمكية أو الثقافية مثل مصب نهر القاسمية وخليج الروشة وشاطئ البترون وأنفة والشاطئ الصخري لمدينة صور .

كما يناشد التقرير إنشاء منطقة حظر على طول الساحل اللبناني، تمتد ٥٠٠ متر من الشاطئ الى عرض البحر ويمنع فيها استخدام أساليب صيد معينة ومدمرة مثل المصلاية، وذلك بهدف حماية الأسماك الفتية التي تعلق في تلك الشباك مما يجعل هذه الممارسات غير مستدامة .

يُختتم التقرير بتحليل الفوائد التي يمكن أن تُحصَد من خلال إنشاء شبكة من المحميات البحرية الساحلية في لبنان وتطبيق سياسات سليمة لإدارة مصائد الأسماك.